

## تقرير الأمين العام عن الانتخابات في السودان

### أولا - مقدمة

١ - كان من المقرر وفقا لاتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت، أن تتم الانتخابات العامة على جميع مستويات الحكومة في السودان في نهاية السنة الرابعة من الفترة المؤقتة، أي بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أعلنت لجنة الانتخابات الوطنية في السودان، أنه سيجري عقد انتخابات الهيئتين التنفيذية والتشريعية الوطنيتين اللتين توخى الاتفاق عقدهما في شباط/فبراير ٢٠١٠. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصدرت اللجنة جدولاً زمنياً معدلاً ومن المقرر طبقاً له أن تجري الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٢ - وقد أعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٧٠ (٢٠٠٩)، الذي طلب إلى المجلس فيه أن أقدم تقييماً مع توصيات عن التدابير التي يمكن أن تتخذها البعثة لزيادة دعم الانتخابات والمضي قدماً بعملية السلام وعملاً بقرار المجلس ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي عهد إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور "كفالة استكمال تطبيق جميع اتفاقات السلام في السودان، وبخاصة بالأحكام الوطنية الواردة فيها، والتقييد بالدستور الوطني المؤقت".

٣ - وفي رسالة موجهة إلى ممثلي الخاص لشؤون السودان، ومؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، طلبت حكومة جنوب السودان الحصول على الدعم من الأمم المتحدة في المجالات التالية: إدارة وتخطيط الانتخابات؛ استعراض تنسيق المساعدة المقدمة من المانحين؛ تثقيف الناخبين والتثقيف في مجال التربية الوطنية؛ وسبل زيادة مشاركة المرأة؛ وإعداد قائمة ناخبين موثوقة، لأغراض الانتخابات. وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أحال رئيس لجنة الانتخابات الوطنية طلباً إلى ممثلي الخاص، ملتصقاً بتقديم الدعم فيما يتعلق: بالمواد الانتخابية؛ ووضع الخطط اللوجستية والتشغيلية؛ التوعية الانتخابية؛ تدريب موظفي الانتخابات، وبناء القدرة والدعم الاستشاري؛ وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى العملية الانتخابية.

وفي ١٢ تموز/يوليه، تلقى ممثلي الخاص رسالة أخرى من اللجنة تلتبس فيها من البعثة تقدم الدعم التقني إلى اللجان العليا على صعيد ولايات شمال السودان.

## ثانياً - الأمم المتحدة تحتاج إلى إيفاد بعثة تقييم

٤ - وفي ضوء هذه المعلومات الأساسية، وإضافة إلى الطلب الواضح المقدم من رئيس لجنة الانتخابات الوطنية، أوفدت الأمم المتحدة بعثة متعددة التخصصات إلى السودان في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ لإجراء تقييم يتعلق بما يلي: (أ) ظروف ممارسة الأنشطة الانتخابية؛ (ب) أنشطة وخطط الجهات المانحة الدولية المتعلقة بتوفير المساعدة التقنية والمالية بغرض تفادي الازدواجية وكفالة وجود نهج تنسيقي فيما بين الجهات المانحة الدولية؛ (ج) مدى ما يمكن أن تسهم به المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في مصداقية العملية الانتخابية ومشروعيتها.

٥ - وتكونت البعثة من ممثلي إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية (بما في ذلك شعبة المساعدة الانتخابية) والسلامة والأمن، فضلاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخلال وجود فريق المقر في السودان، عمل بصورة وثيقة مع زملاء من بعثة الأمم المتحدة في السودان ومن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي الخرطوم وجوبا والفاشر، اجتمعت البعثة مع طائفة من الجهات العاملة، وشمل ذلك المسؤولين الحكوميين، والأطراف السياسية، وممثلي المجتمع المدني، والمانحين، والسلك الدبلوماسي، والفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

## قانون الانتخابات الوطنية

٦ - وفقاً لقانون الانتخابات الوطنية الذي اعتمده الجمعية الوطنية في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وجرى التوقيع عليه ليصبح قانوناً في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أنشئت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ لجنة انتخابات وطنية مستقلة مقرها الخرطوم. وعهد إلى اللجنة تنظيم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذلك من قبل رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان، والولاية، والجمعيات التشريعية على الصعيد الوطني وصعيد جنوب السودان وصعيد الولايات. ويتعين على اللجنة أن تضع في جملة أمور جدولاً زمنياً للعملية الانتخابية؛ وأن تجري تسجيلاً للناخبين؛ وأن تضع إجراءات للحملات الانتخابية؛ وأن تحدد الدوائر الجغرافية؛ وأن تكفل سلامة الإجراءات الانتخابية، وتعتمد ميزانية تشغيلها، وميزانية الانتخابات.

٧ - ووفقا لقانون الانتخابات الوطنية، قامت لجنة الانتخابات الوطنية في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بإنشاء اللجنة العليا لجنوب السودان، ولجانا عليا في كل من الولايات الخمس والعشرين. وتعد اللجان العليا مسؤولة أمام اللجنة، عن إدارة الانتخابات والإشراف عليها على صعيدي جنوب السودان والولايات. وبالرغم من عدم زيادة توضيح الدور والمسؤولية الخاصين للجنة العليا لجنوب السودان في إزاء لجنة الانتخابات الوطنية، ولجان الولايات في جنوب السودان، وبحسب القانون، فإن لجنة الانتخابات الوطنية قامت منذ ذلك الحين بتفويض المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على انتخابات رئيس حكومة جنوب السودان والجمعية التشريعية لجنوب السودان إلى اللجنة العليا لجنوب السودان، بالتنسيق معها ومع اللجان العليا في ولايات الجنوب.

٨ - وينص قانون الانتخابات على نظام انتخابي مختلط يتم بموجبه انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان بالأغلبية المطلقة، المكونة من ٥٠ في المائة من الأصوات الصحيحة زائداً واحداً. فإذا لم ينل أي مرشح تلك الأغلبية، تجرى الجولة الثانية للانتخابات بين المرشحين الحاصلين على أعلى عدد من أصوات الناخبين في غضون ٦٠ يوماً من تاريخ الاقتراع. وينتخب الولاية بواسطة أكبر عدد من أصوات الناخبين. وسيستخدم نظام مختلط لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، لجنوب السودان وجمعيات الولايات بحيث ينتخب ٦٠ في المائة من الأعضاء، من دوائر يمثل كلا منها عضو واحد؛ ويخصص ٢٥ في المائة من المقاعد للنساء اللاتي يتم اختيارهن من القوائم الحزبية على صعيد الولاية حسب (التمثيل النسبي)؛ وتُشغل المقاعد الباقية وتبلغ نسبتها ١٥ في المائة، من القوائم الحزبية العامة (حسب التمثيل النسبي). ولذا فإن الناخبين في الشمال سيستخدمون ثماني بطاقات للإدلاء بأصواتهم، في حين سيستخدم الناخبون في الجنوب ١٢ بطاقة للإدلاء بأصواتهم.

### قانون الأحزاب السياسية

٩ - بموجب قانون الأحزاب السياسية الذي اعتمده الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وقام رئيس الجمهورية بالتوقيع عليه ليصبح قانونا في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أنشئ مجلس مستقل لشؤون الأحزاب السياسية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويُعتبر المجلس مسؤولاً عن تسجيل الأحزاب السياسية في سائر أنحاء السودان؛ ويقوم بتلقي الشكاوى والتحقيق فيها في هذا الصدد؛ ويطلب من الأحزاب السياسية التقيد بالتزاماتها على النحو المنصوص عليه في القانون. وتشمل هذه الالتزامات أن يكون لكل منها نظامه الأساسي والقواعد التي تصف برنامجه، ورمزه/شعاره الذي يميزه عن غيره من الأحزاب، وأن يكون له مصدر تمويل شفاف وعلني، وأن يوافق على التقيد بالمبادئ

الديمقراطية والتشاورية. ويُطلب من الأحزاب كذلك أن تتقيد بالدستور وبقواعد وأنظمة المجلس لشؤون الأحزاب السياسية، وألا تتعارض برامجها السياسية مع اتفاق السلام الشامل أو مع الدستور الوطني المؤقت.

١٠ - وعموجب القانون، اعتبر ٣٢ حزبا من الأحزاب التي كانت مسجلة من قبل مسجلة لدى المجلس الجديد، وأمهلّت الأحزاب السياسية غير المسجلة مدة ٩٠ يوما كموعدها لتسجيلها لدى المجلس. وفيما بين ٥ شباط/فبراير و ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، قام المجلس بتسجيل ٣٦ من هذه الأحزاب غير المسجلة، وحصلت على شهادات بتسجيلها في احتفال نُظّم في ١ حزيران/يونيه. ولا يزال تسجيل الأحزاب السياسية الجديدة مستمرا. وتم إلى الآن، تسجيل ثلاثة أحزاب جديدة إضافية، مما يصل بمجموع عدد الأحزاب المسجلة إلى ٧١ حزبا. ويجري النظر في الطلبات المقدمة لتسجيل سبعة أحزاب أخرى.

١١ - ويقوم المجلس، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في السودان بإعداد مواد إعلامية عن أنشطته، وعن قانون الأحزاب السياسية، وعن عملية التسجيل. وقد التمس المجلس المزيد من الدعم من البعثة، في مجال التدريب على إدارة النزاعات، وإعداد مدونة للأخلاق، للأحزاب السياسية. وأعلن المجلس عن عزمه إنشاء مركز ديمقراطي، للمساعدة في بناء القدرة للأحزاب السياسية، وإجراء البحوث والتدريب، وإقامة مكتبة تحتوي المواد ذات الصلة.

### حالة عمليات لجنة الانتخابات الوطنية

١٢ - أدى أعضاء اللجنة العليا التابعة للجنة الانتخابات الوطنية، اليمين في ١٨ حزيران/يونيه، وشرعوا في ممارسة عملهم منذ ذلك الوقت. واعتبارا من ١ تموز/يوليه كان هناك ٢٢ خبيرا و ٤٠ من الموظفين الإداريين وموظفي الدعم التقني في لجنة الانتخابات الوطنية، في الخرطوم. ويجري فرز ٧ خبراء إضافيين، بمن فيهم مستشار للشؤون الجنسانية، وخبير في مجال التدريب، وموظفي تنسيق للجنة العليا. وعلى صعيد الولايات، كان ٢٤ من بين ٢٥ من مشرفي الانتخابات يباشرون مهامهم، وعلى صعيد جنوب السودان، يباشرون مشرف الانتخابات عمله.

١٣ - وفي أيار/مايو، أنشأت لجنة الانتخابات الوطنية لجننتين - إحداهما مختصة بالسياسات العامة والأخرى تقنية - للمساعدة في تنسيق المساعدة الدولية وتناول المواضيع ذات الاهتمام المشترك. ويشترك في رئاسة لجنة السياسات كل من لجنة الانتخابات الوطنية وممثلي الخاص لشؤون السودان، وهي تركز على القضايا الانتخابية ذات الطابع السياسي، أما اللجنة التقنية التي تشترك في رئاستها لجنة الانتخابات الوطنية وكبير موظفي شؤون الانتخابات في البعثة، فتتناول القضايا الانتخابية التقنية. وإلى الآن، اجتمعت لجنة السياسات ثلاث مرات،

بينما اجتمعت اللجنة التقنية مرتين. ولكفالة حصول لجنة الانتخابات الوطنية على أفضل مساعدة ممكنة من الأمم المتحدة اقترح ممثلي الخاص على رئيس لجنة الانتخابات الوطنية في ٢ حزيران/يونيه، حضور رئيس موظفي شؤون الانتخابات في بعثة الأمم المتحدة في السودان، وكبير مستشاري الشؤون الانتخابية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاجتماعات العامة للجنة. وأبلغ رئيس لجنة الانتخابات الوطنية البعثة في ٣ حزيران/يونيه، أن اللجنة لا ترى حاجة لحضورهما في هذه المرحلة.

١٤ - وحتى الآن قامت لجنة الانتخابات الوطنية بتنظيم برنامج تعريفى لأعضاء اللجان العليا التابعة لها ولمشرفي الانتخابات، وبدأت عملية تحديد الدوائر الانتخابية، واستعراض مشاريع نماذج تسجيل الناخبين، بواسطة خبراء انتخابيين تابعين للبعثة. وتقدم البعثة مساعدة تقنية للجنة، وللجنة العليا لجنوب السودان ولعشر من لجان الولايات في الجنوب، وتأهب، بحسب الطلب الذي ورد إليها في ١٢ تموز/يوليه، لتقديم الدعم إلى ١٥ من لجان الولايات الشمالية.

١٥ - وبالرغم من ذلك، فإن لجنة الانتخابات الوطنية، لم تستكمل بعد الخطة التشغيلية لعقد وتنظيم الانتخابات، والتي على أساسها سيتم استعراض ميزانية الانتخابات الأصلية وقدرها ١,١ بليون دولار. وقد عرضت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجهات المانحة، تقديم الدعم التقني إلى اللجنة في إعداد الميزانية. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة العليا لجنوب السودان، ولجان الولايات لا تعمل بعد بكامل طاقتها وتفتقر إلى التمويل الكافي، وإلى اللوجستيات والموظفين.

### الجدول الزمني للانتخابات

١٦ - أصدرت اللجنة الوطنية للانتخابات، في ١ تموز/يوليه، جدولاً زمنياً معدلاً للانتخابات يتوقع بدء الاقتراع في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وإعلان النتائج في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وكان الجدول الزمني السابق الذي أعلنته اللجنة الوطنية للانتخابات في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ يتوقع إجراء الاقتراع في الفترة بين ٦ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٠ وإعلان النتائج النهائية في ٢٧ شباط/فبراير. ويسمح الجدول الزمني المنقح بإجراء جزء أكبر من التحضيرات أثناء موسم الجفاف، وإن كان سيلزم تنفيذ بعض الأنشطة التشغيلية المتعلقة بتسجيل الناخبين خلال موسم الأمطار في الجنوب.

١٧ - وحسب الجدول الزمني المعدل، فإن تحديد الدوائر الجغرافية سيبدأ في ١٠ حزيران/يونيه وسيكون المشروع النهائي لحدود الدوائر الانتخابية جاهزاً بحلول ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويدعو الجدول الزمني المعدل كذلك إلى الشروع في تسجيل

الناخبين في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ونشر القائمة النهائية للناخبين المسجلين في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ومن المقرر أن يبدأ إعلان المرشحين في ٦ كانون الثاني/يناير، وأن تنشر القائمة النهائية بحلول ٢ شباط/فبراير. وستجري الحملة الانتخابية في الفترة من ٤ شباط/فبراير إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ولا يتضمن الجدول الزمني أية معلومات عن موعد انتخابات الجولة الثانية بالنسبة لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان.

### نتائج التعداد وتخصيص مقاعد الجمعية الوطنية

١٨ - أعلن المدير العام للمكتب المركزي للإحصاء نتائج التعداد في شمال السودان في ٢١ أيار/مايو. وأعلنت النتائج بالنسبة لجنوب السودان في ٦ حزيران/يونيه من جانب رئيس لجنة جنوب السودان للتعداد والإحصاء والتقييم. وبينت النتائج أن ولايات جنوب السودان العشر تضم ما يزيد قليلا على ٢١ في المائة من مجموع سكان السودان البالغ عددهم ٣٩ مليون نسمة.

١٩ - ووفقا لرئيس اللجنة الوطنية للانتخابات، فقد عرض رئيس الجمهورية في ٦ أيار/مايو نتائج التعداد عليه وعلى نائب رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات والنائب الأول للرئيس، سيلفا كير، ونائب الرئيس علي عثمان طه. وفي ١٤ حزيران/يونيه، أعلن النائب الأول للرئيس، رفضه لنتائج التعداد في خطاب أمام الجمعية التشريعية لجنوب السودان. وفي ١٧ حزيران/يونيه، رفضت الجمعية التشريعية لجنوب السودان تحديد مقاعد جنوب السودان في الجمعية الوطنية.

٢٠ - ورفضت نتائج التعداد أيضا حركات دارفور الرئيسية وعدد من الأحزاب السياسية، لعدم تغطيته لبعض المجتمعات المحلية ولكون بعض مخيمات المشردين داخليا قد قاطعت العملية.

٢١ - ووفقا لاتفاق السلام الشامل والدستور الوطني الانتقالي، فإن مقاعد الجمعية تخصص على أساس نتائج التعداد. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات تخصيص مقاعد الجمعية؛ وحصل جنوب السودان على ٢٢ في المائة فيما حصل شمال السودان على ٧٨ في المائة. ووفقا لاتفاق السلام الشامل، واستنادا إلى تعداد عام ١٩٨٦، فقد خصصت، في الفترة الممهدة للانتخابات، نسبة ٣٤ في المائة من المقاعد لجنوب السودان و ٦٦ في المائة لشمال السودان.

## تحديد الدوائر الانتخابية

٢٢ - أشارت اللجنة الوطنية للانتخابات إلى أنها قد بدأت عملية تحديد حدود الدوائر الانتخابية في ١٠ حزيران/يونيه، واستعرضت التقرير الأول عن مشروع حدود الدوائر الانتخابية لما مجموعه ١٨ ولاية في منتصف تموز/يوليه. وتتقدم العملية ببطء أكبر في ولايات الجنوب. فمهمة رسم حدود أزيد من ٧٤٠ من الدوائر الجغرافية في الولايات تعتبر تحدياً صعباً بالنسبة للجان العليا للولايات، التي يفتقر الكثير منها إلى مكاتب وإلى الاتصالات والنقل. وقد طلبت اللجنة الوطنية للانتخابات المساعدة الدولية في الآونة الأخيرة لدعم عملية تحديد الدوائر الانتخابية.

٢٣ - ويتطلب النجاح في تحديد الدوائر الانتخابية وجود اتفاق بشأن استعمال نتائج التعداد ورسم الحدود بين الشمال والجنوب. وفي ظل عدم وجود خط فاصل للحدود، أشارت اللجنة الوطنية للانتخابات إلى أنها ستعتمد في تحديدها الأولي للدوائر الانتخابية على خط حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، وعندما يتم رسم الحدود، سيجري تعديل الدوائر الانتخابية حسب الاقتضاء.

## تسجيل الناخبين

٢٤ - قبل أن يتسنى البدء في عملية تسجيل الناخبين في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، سيلزم أن تتخذ اللجنة الوطنية للانتخابات قراراً بشأن إجراءات التسجيل، بما في ذلك تحديد وسائل التسجيل وطرقه. وسيلزمها أيضاً أن تتخذ عدداً من التحضيرات التشغيلية، منها اقتناء مواد التسجيل وتوزيعها وتثقيف الناخبين والتعاقد مع أفرقة التسجيل وتدريبها وإقامة مراكز التسجيل. وأشار خبراء الانتخابات إلى أنه من أجل التقييد بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر، سيلزم أن يبدأ نقل المواد في ١ تشرين الأول/أكتوبر واقتناء المواد في ١ تموز/يوليه. وشددوا على أنه ما لم تضع اللجنة الوطنية للانتخابات خطة تسجيل ناجحة وتحدد الاحتياجات من الموارد بحلول ١٥ تموز/يوليه، فمن غير المرجح أن تستخدم أموال صندوق التبرعات المشترك التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم العملية.

٢٥ - ومع أن بعثة الأمم المتحدة في السودان قد عرضت تقديم الخبرة الفنية إلى اللجنة الوطنية للانتخابات من أجل وضع خطة تشغيلية للتسجيل، فإن اللجنة الوطنية للانتخابات لم تحدد إلى الآن أي جدول زمني لإعداد الخطة. وإذا ما وضعت الخطة وتوافرت الأموال، فإن إجراء العملية في أجل الشهرين المحدد في الجدول الزمني الانتخابي سيشكل تحدياً كبيراً، ما لم تقدم الموارد الضرورية إلى اللجان العليا على مستوى الولايات ويتم تحديد الدوائر الانتخابية بصورة ملائمة وتبدأ عملية شراء المواد وتثقيف الناخبين في أقرب وقت. وحتى

لو تم اتخاذ هذه الخطوات على وجه السرعة، فإن إكمال العملية في غضون فترة الشهرين سيكون من الصعوبة بمكان، إذا ما اختارت اللجنة الوطنية للانتخابات وضع نظام محوسب لتسجيل الناخبين، حيث سيستغرق شراؤه وتركيبه وتلبية احتياجات التدريب عليه وقتاً طويلاً.

٢٦ - ومن شروط الأهلية للانتخاب أن يجوز الناخب المحتمل جملة أمور منها وثيقة هوية شخصية أو شهادة مصدقة من اللجنة الشعبية في البلدية أو من السلطة الإدارية الأصلية أو التقليدية. وقد أعربت بعثة الأمم المتحدة في السودان للجنة الوطنية للانتخابات عن قلقها إزاء كون بعض السكان قد يعجزون عن تلبية الشروط اللازمة لوثيقة الهوية بسبب الصعوبات العملية في الحصول على هذه الوثيقة. ويشهد القلق خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمشردين داخلياً وبسكان المناطق الريفية. وإلى حد الآن، لم توضع أية سياسة لمعالجة هذه المسألة.

٢٧ - ومع أن قانون الانتخابات الوطنية ينص على أن السودانيين المقيمين في الخارج لهم الحق في التصويت، لا يجري التطرق لحق التصويت بالنسبة للاجئين الذين ليس لديهم جواز سفر أو تأشيرة إقامة.

٢٨ - ومن جوانب تعقيد عملية التسجيل ما يتصل بتسجيل المشردين داخلياً. فالقانون الانتخابي يشترط على المسجلين أن يكونوا قد أقاموا بالموقع لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ إغلاق باب التسجيل. وهذا من شأنه أن يُعقّد عملية تسجيل الناخبين، لا سيما فيما يتصل بمدى قدرة المشردين داخلياً على التسجيل في دوائرهم الانتخابية الأصلية والتصويت فيها، عوضاً عن الدوائر الانتخابية التي يقيمون بها بصورة مؤقتة.

### التحضيرات للاقتراع

٢٩ - أشارت اللجنة الوطنية للانتخابات إلى أنها تعترم تنظيم الانتخابات على جميع المستويات بصورة متزامنة. وبالنظر إلى عدد بطاقات التصويت التي ستستخدم للتصويت، أي ثماني بطاقات لكل ناخب في شمال السودان و ١٢ بطاقة لكل ناخب في جنوب السودان، فإن بعثة الأمم المتحدة في السودان تقدر أن عدد الناخبين الذين يمكن أن يتسع لهم مكتب اقتراع هو ٢٠٠ ناخب - أي نصف العدد الاعتيادي البالغ ٤٠٠ ناخب - مما يتطلب إقامة ١٠٠ ٠٠٠ مكتب اقتراع، ويعني نشوء الحاجة إلى توظيف وتدريب ما يزيد على مليون من مشرفي الانتخابات. ولئن أمكن تحقيق هذا الأمر في الشمال، فإن العملية بالغة التعقيد في جنوب السودان وفي دارفور بسبب القيود الأمنية واللوجستية. وقد أقرت لجنة

الانتخابات الوطنية للانتخابات بإمكانية وجود مشاكل في بعض المناطق، وأشارت إلى أنها ستعالج هذه المشاكل كلما نشأت.

### تثقيف الناخبين

٣٠ - ستستمر عملية تعميق فهم السكان للانتخابات الست المتزامنة بالتحدي، وبخاصة في جنوب السودان. وحسب معهد اليونسكو للإحصاء، فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بلغ على الصعيد الوطني في عام ٢٠٠٠ ما نسبته ٧١ في المائة في صفوف الرجال و ٥٢ في المائة في صفوف النساء. ومع ذلك، يسود الاعتقاد بأن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة دون ١٥ في المائة في الجنوب. وعلاوة على ذلك، يلزم أن تجري عملية تثقيف الناخبين بالتسجيل أثناء موسم الأمطار، حيث يتعذر الوصول إلى حوالي ٥٠ في المائة من الأسر المعيشية في الجنوب. وفي ضوء ذلك، وبالنظر إلى أن آخر انتخابات تعددية قد عقدت في عام ١٩٨٦، ستكون ثمة حاجة إلى برامج كبيرة لتثقيف الناخبين في انتخابات عام ٢٠١٠ من أجل مساعدة الناخبين على فهم العملية والخيارات المتاحة لهم. ويتوافر للجنة الوطنية للانتخابات العديد من المستشارين المكلفين بالعمل على وضع استراتيجيات للتربية المدنية وتثقيف الناخبين. وقد أنشئت فرقة عمل معنية بهذا الموضوع في شباط/فبراير، وتتألف من اللجنة الوطنية للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. بما فيها بعثة الأمم المتحدة في السودان. وعقدت فرقة العمل اجتماعين إلى حد الآن. ويعمل مستشاري التربية المدنية وتثقيف الناخبين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان مع مستشاري اللجنة الوطنية للانتخابات من أجل وضع خطة عمل.

### الإطار التشريعي الملائم

٣١ - أعربت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عن قلقها لأنه ما زال هناك ما يستلزم تعديل بعض القوانين لضمان الحقوق والحريات السياسية الضرورية لتنظيم عملية انتخابية حرة ونزيهة، وخاصة في ما يتعلق بحريّات التجمع والتعبير والصحافة. وتشمل هذه القوانين قانون الإجراءات الجنائية، وقانون الصحافة والمطبوعات، وقانون قوات الأمن الوطني. وفي حين أن الحكومة اتخذت بعض الإجراءات لتعديل معظم هذه القوانين، فقد أُثير بعض القلق إزاء باقي الجوانب المهمة في نصوصها والتي يمكن استخدامها لتقييد سبل تهيئة ظروف انتخابية حرة ونزيهة. ولذا فإنه لضمان احترام الحريات الأساسية والحقوق السياسية، سيكون لزاماً على الحكومة، اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافق هذه القوانين مع أحكام اتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت وأن تُنفذ بناء على ذلك.

٣٢ - وقد حوّل قانون الإجراءات الجنائية لعام ١٩٩١ لولاية الولايات والمحافظين سلطات تقديرية لتنظيم التجمعات العامة والاجتماعات الحاشدة وحظرها منعاً لأي إخلال بالسلم. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٩، عدّل المجلس الوطني هذا القانون ليقتضي من الولاية والمحافظين عند ممارسة هذه السلطة التنسيق مع المدعي العام وقاضي التحقيق لدى السلطة القضائية المختصة. وفي حين أن الغرض من هذا التعديل هو توفير ما يلزم من الضوابط والتوازنات في ممارسة هذه السلطات، فقد أعرب عن القلق من أنه لا يوجد نص في القانون يقضي بأن يعيد المدعي العام أو القاضي النظر في قرار الحظر أو يوافق عليه قبل إنفاذه.

٣٣ - واعتمدت الجمعية الوطنية قانوناً جديداً للصحافة والمطبوعات في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وهو ينتظر توقيع الرئيس. ويتضمن القانون أحكاماً تحد من قدرة وسائط الإعلام على نقل الأنباء إذا كان ذلك ضرورياً لحماية الأمن القومي والنظام العام أو إذا اعتُبر ذلك عملاً استفزازياً أو مبالغة في تقديم خبر وقوع جريمة أو انتهاكات مدنية. وقد أعرب عن القلق لضرورة زيادة تعريف هذه البنود من أجل ضمان عدم إساءة استخدامها في فرض الرقابة على الصحافة.

٣٤ - ومنذ عام ٢٠٠٦ والأطراف تُعد قانوناً جديداً لقوات الأمن الوطني وفقاً لاتفاق السلام الشامل. ولا تزال أهم مسألة مثيرة للخلاف هي نطاق سلطة جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وقد أعرب عن القلق من أن يُعتمد هذا القانون قبل إجراء الانتخابات، كما هو منصوص عليه في الجدول الزمني لاتفاق السلام الشامل.

### رصد الانتخابات ومراقبتها

٣٥ - وفقاً لقانون الانتخابات الوطنية، دعا رئيس لجنة الانتخابات الوطنية مراقبين محليين وإقليميين ودوليين إلى مراقبة العملية الانتخابية برمتها وأوضح أن لجنة الانتخابات الوطنية ستكفل، في نطاق سلطتها، حرية الحركة والأمن الشخصي. ومن بين أول الإجراءات التي اتخذتها اللجنة أنها دعت مركز كارتر إلى مراقبة العملية الانتخابية. وسيكون من اللازم التنسيق بين مراقبي الانتخابات لتسهيل تغطية البلاد على نطاق واسع. غير أنه يجدر بالذكر أن التحديات اللوجستية والأمنية قد تحد من وجود المراقبين في بعض المناطق.

### الآراء التي أعربت عنها الأطراف المعنية الوطنية

٣٦ - وكررت أطراف اتفاق السلام الشامل التأكيد علانية على التزامها بإجراء الانتخابات على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. غير أن أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان عبروا عن قلقهم بشأن الإطار التشريعي ونتائج تعداد السكان لعام ٢٠٠٨ وتأثيرها

على تمثيلهم في الجمعية الوطنية، وأثر مسألة ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب التي لم تُحل بعد على تعيين حدود الدوائر الانتخابية.

٣٧ - وأعرب ممثلو الأحزاب السياسية المعارضة وهيئات المجتمع المدني الموجودة في الخرطوم وجوبا أيضا عن التزامهم بالانتخابات والجدول الزمني الذي أصدرته لجنة الانتخابات الوطنية، لكنهم شددوا على أن مشاركتهم ستكون مرهونة بضمان الحريات السياسية الأساسية وحرية الحركة اللازمة لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٣٨ - وفي دارفور، ناشدت أحزاب المعارضة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني الحكومة أن تكفل حريات الحركة والتجمع وتكوين الجمعيات والتعبير اللازمة لضمان إجراء عملية حرة ونزيهة. وأعرب قادة المشردين داخليا عن اعتقادهم بأن مسائل السلام، والأمن، والتعويضات، وعودة المشردين داخليا ينبغي أن تُقدم على مسألة إجراء الانتخابات. وأعربوا أيضا عن خشيتهم من أن يُعتبر تسجيل الناخبين من المشردين داخليا في المخيمات بمثابة تخليهم عن أراضيهم.

٣٩ - وبخصوص حركات التمرد الرئيسية في دارفور، أبدت حركة تحرير السودان/جناح ميني ميناوي اهتمامها بالمشاركة في الانتخابات وتقدمت بطلب للحصول على اعتراف بها كحزب سياسي. كما أبلغت الحركة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بأن عملية نزع سلاح جنودها وإعادة إدماجهم، وهي أحد شروط التسجيل، قد بدأت. وأشار الموقعون على إعلان الالتزام باتفاق سلام دارفور أيضا إلى استعدادهم للتسجيل كأحزاب سياسية والمشاركة في الانتخابات.

٤٠ - واعتترض جميع الحركات غير الموقعة على الاتفاق (بما فيها حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، وحركة/جيش تحرير السودان - جناح الوحدة، والجبهة الثورية الموحدة) على إجراء الانتخابات قبل التسوية الشاملة للتراع الدائر في دارفور وعودة المشردين داخليا إلى ديارهم.

## ثالثا - المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وجهات دولية أخرى لدعم الانتخابات

٤١ - التقت بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات بأعضاء من أوساط المانحين وخبراء دوليين في شؤون الانتخابات أكدوا على التزامهم بالعمل مع لجنة الانتخابات الوطنية في مواجهة التحديات العملية المقبلة.

## بعثة الأمم المتحدة في السودان/العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٤٢ - تتولى بعثة الأمم المتحدة في السودان، وفقا لولايتها وعلى نحو ما طلبته لجنة الانتخابات الوطنية، قيادة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية. وتتركز هذه الجهود على تقديم المشورة والدعم التقني للجنة الانتخابات الوطنية. كما أن بعثة الأمم المتحدة تضطلع، وفقا لولايتها وعلى نحو ما طلبته لجنة الانتخابات الوطنية، بدور قيادي مع لجنة الانتخابات الوطنية لضمان ترابط المساعدة المقدمة من المانحين الدوليين.

٤٣ - ويبلغ القوام المأذون به للبعثة ١٤١ موظفا انتخابيا في إطار ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، تم بالفعل إيفاد ما يقرب من ١٠٠ منهم إلى الخرطوم (مقر بعثة الأمم المتحدة في السودان)، وجوبا (المكتب الإقليمي)، وعواصم ولايات جنوب السودان الـ ١٠، والفاشر (دارفور). ومن ضمن هذه القدرات، تقدم البعثة المشورة الفنية إلى لجنة الانتخابات الوطنية والمساعدة في تنسيق العمليات. وتقوم البعثة أيضا حاليا بإنشاء وحدة استشارية تقنية أساسية، تقتصر في الوقت الحاضر على ولايات جنوب السودان الـ ١٠ ضمن مستويات الملاك الوظيفي الحالية، وذلك من أجل القيام بما يلي:

(أ) مساعدة لجنة الانتخابات الوطنية واللجان العليا للولايات وتقديم المشورة إليها عن طريق وضع الخطط التنفيذية واللوجستية والإجراءات اللازمة لتعيين حدود الدوائر الانتخابية، وتسجيل الناخبين، وإعداد قوائم المرشحين، والشكاوى وعمليات الطعون والاقتراع، وفرز الأصوات وتبويب النتائج؛

(ب) مساعدة اللجان العليا للولايات في وضع كتيبات التدريب ومواد تثقيف الناخبين ونشرها وفي مراقبة أنشطة التدريب وتثقيف الناخبين؛

(ج) دعم اللجان العليا للولايات في مجال التوعية العامة والاتصال مع الأحزاب السياسية وغيرها من الجهات المعنية على المستوى المحلي؛

(د) دعم لجنة الانتخابات الوطنية في نشر المعلومات المتعلقة بالحدود النهائية للدوائر الانتخابية والمعلومات الانتخابية الأساسية الأخرى؛

(هـ) دعم مجلس شؤون الأحزاب السياسية في نشر المعلومات الانتخابية.

٤٤ - وقد أعدت بعثة الأمم المتحدة حتى الآن قواعد بيانات تفصيلية تتضمن معلومات عن الدعم اللوجستي والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ستُسلّم إلى اللجان العليا. لكن، وبما أن اللجان العليا حديثة العهد بالإنشاء ومكاتبها في كثير من الحالات لم تشرع بعد في العمل،

فإنه لم تُجر بعد مناقشات مفصلة عن التوعية العامة والتدريب والتربية الوطنية. وقدمت البعثة مشروع مفهوم عمليات بشأن تسجيل الناخبين لتتظر فيه لجنة الانتخابات الوطنية، وتقوم بمساعدة هذه اللجنة لوضع الصيغة النهائية لخطة العملية لتسجيل الناخبين. كما أن البعثة تقدم المشورة إلى اللجنة بشأن المسائل الإجرائية المتعلقة بالتسجيل وقد أعدت استمارات تسجيل الناخبين للنظر فيها.

٤٥ - وبناء على طلب لجنة الانتخابات الوطنية، تقوم البعثة حاليا باستعراض ما تقدمه من دعم إلى اللجان العليا في ولايات شمال السودان الـ ١٥. ولتقديم المساعدة ذاتها في الشمال كذلك المقدمة في الجنوب، ستحتاج البعثة إلى ١٢٧ موظفا إضافيا (٧٩ من متطوعي الأمم المتحدة و ٤٨ وظيفة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة). وستستخدم سبعة من هذه الوظائف أيضا لمساعدة الأطراف على البدء في التخطيط لإجراء الاستفتاء. وستتكفل البعثة أيضا بوسائل الاتصال والنقل والتسهيلات اللازمة لهؤلاء الموظفين. وسيكون من اللازم معالجة القضايا ذات الصلة بعمل البعثة في بعض الحالات خارج منطقة العمليات الخاضعة لها، وكذلك معالجة أية قضايا عالقة متصلة بالامتنال لمعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، قبل نشر هؤلاء الموظفين.

٤٦ - وبالإضافة إلى ما سبق، طلبت لجنة الانتخابات الوطنية طلبت أن تقدم البعثة الدعم اللوجستي لمراكز التسجيل والاقتراع. واستنادا إلى الخطط العملية الحالية، يقدر أن القيام بهذه المهام سيستلزم ١٦ طائرة إضافية ونحو ٤٥٧ ٢ ساعات طيران إضافية.

٤٧ - ونظرا لأن الانتخابات عملية وطنية، فإن بعثة الأمم المتحدة تقوم بدور ريادي في دعم لجنة الانتخابات الوطنية في تنظيم الانتخابات وإجرائها، بما في ذلك من خلال نشر موظفي البعثة في جميع أنحاء البلد، على النحو المطلوب. وفي هذا الصدد، لا تزال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تؤدي دورا داعما للبعثة في مساعدة العملية الانتخابية، حسبما تقتضيه الحاجة في أمور من بينها توفير الدعم اللوجستي، وتدريب الشرطة، والإعلام والتوعية، وذلك رهنا بتوافر الموارد المتاحة.

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٨ - يكمل البرنامج الإنمائي دور بعثة الأمم المتحدة في السودان في إطار البعثة المتكاملة، من حيث تقديم المساعدة التقنية للجنة الانتخابات الوطنية، ويضطلع بدور رائد بدعم من البعثة في المجالات المتعلقة بتنمية القدرات وتنمية القدرات المؤسسية. ويقدم البرنامج الإنمائي دعمه من خلال "مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الانتخابات والعمليات

الديمقراطية“، وهو دعم يمول من مساهمات المانحين (سلة التمويل المشترك التي يديرها البرنامج الإنمائي).

٤٩ - وأنشئ مكتباً مشاريع تابعان للبرنامج الإنمائي من أجل إدارة أنشطة المشروع. وفور اكتمال ملاك مكتب الخرطوم، سيبلغ مجموع أفرادها ١٦ فرداً. وسيبلغ مجموع الأفراد في جوبا ١٣ فرداً. ويوفر مشروع البرنامج الإنمائي الدعم للسلطات الانتخابية وغيرها من أصحاب المصلحة (مجلس شؤون الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والسلطة القضائية، وأفرقة المراقبة المحلية، ووسائل الإعلام) حتى نهاية عام ٢٠١٢ في المجالات التالية:

- تطوير وسائل الإعلام
- المراقبة المحلية
- التربية المدنية و تثقيف الناخبين
- تقديم الدعم إلى لجنة الانتخابات الوطنية، واللجنة العليا لجنوب السودان، واللجان العليا على مستوى الولايات، من أجل إنشاء المكاتب وأعمال المشتريات والتدريب وتنمية القدرات
- تنمية قدرات الأحزاب السياسية وتدريبها (بما في ذلك الدعم المقدم لمجلس شؤون الأحزاب السياسية)
- تدريب الشرطة المتعلق بالانتخابات (مع البعثة والعملية المختلطة)
- مشاركة المرأة (مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة) ودعم الأحزاب السياسية
- تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة فيما يتعلق بدورهم في الانتخابات، بالتنسيق الوثيق مع مكتب سيادة القانون التابع للبعثة
- إدارة شؤون فريق إدارة المشاريع وأعمال رصد وتقييم المشروع

٥٠ - طلبت لجنة الانتخابات الوطنية من البرنامج الإنمائي دعمها في جميع مجالات العملية الانتخابية. ولكنها، على نحو ما ذكر أعلاه، لم تقدم خطة تفصيلية بشأن تنفيذ العمليات الانتخابية الرئيسية، أي التسجيل وعرض قوائم الناخبين، والتربية المدنية و تثقيف الناخبين. ومن ثم، تورد ميزانية البرنامج الإنمائي الأولية لدعم لجنة الانتخابات الوطنية المجالات الرئيسية المقرر دعمها، ولكنها لا تقدم سوى إشارة تقريبية عما سيلزم من مبالغ فعلية. وفضلاً عن ذلك، فإن تكاليف الاقتراع لم تُدرج في الميزانية بعد.

٥١ - وتبلغ المساهمات التي تلقتها حتى الآن سلة التمويل المشترك التي يديرها البرنامج الإنمائي (من المفوضية الأوروبية، وإسبانيا، وإيطاليا، والدانمرك، والسويد، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا) ما قيمته ٧ ملايين دولار تقريبا للميزانية الأولية الممتدة حتى نهاية عام ٢٠١٠ والبالغة حوالي ٤٢,٦ مليون دولار، مما يترك فجوة تمويل قدرها ٣٥,٦ مليون دولار. ومن المتوقع أن تضع لجنة الانتخابات الوطنية فور إتمامها الخطة الانتخابية ميزانية تعبر عن الاحتياجات الإضافية. وسيكون من بين المجالات المحتاجة بوجه خاص إلى الدعم، عند طلبه، تسجيل الناخبين وشؤون الاقتراع وكفالة أمن الانتخابات. واستنادا إلى التكاليف المتوقعة للاحتياجات الإضافية، قدر البرنامج الإنمائي أن مجموع تكاليف المرحلة الثانية من الأنشطة في إطار مشروع سلة التمويل المشترك يمكن أن يصل إلى مائة مليون دولار.

٥٢ - ومن أجل التعجيل بعمليات الشراء المتعلقة بلجنة الانتخابات الوطنية، يعمل البرنامج الإنمائي على تقييم قدرة اللجنة على تلقي التمويل حتى تضطلع بأعمال المشتريات الخاصة بها. وسيرسل البرنامج الإنمائي أخصائيا في الشؤون المالية والمشتريات إلى اللجنة ليساعدها في هذه العملية. وسيعجل ذلك من العملية مع العمل في الوقت نفسه على بناء قدرات اللجنة في مجالي الشؤون المالية والمشتريات.

٥٣ - وبالإضافة إلى البعثة، والعملية المختلطة، والبرنامج الإنمائي، تضطلع المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بدور في دعم العملية الانتخابية، أو من المتوقع أن تضطلع بذلك الدور.

### مساعداات تقنية دولية أخرى

٥٤ - توفر وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة حتى الآن أكبر مجموعة من المساعداات للانتخابات في السودان، يبلغ مجموعها ٩٥ مليون دولار لأغراض دعم العملية الانتخابية. وتُحوّل تلك الأموال بصورة ثنائية من خلال الشركاء المنفذين، ومن بينهم المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، من أجل دعم لجنة الانتخابات الوطنية؛ ومعهد تعزيز الديمقراطية الوطنية للشؤون الدولية، من أجل دعم التربية المدنية وتثقيف الناخبين وكذلك المراقبة المحلية؛ والمعهد الجمهوري الدولي، من أجل دعم الأحزاب السياسية، بما في ذلك تدريب وكلاء الاقتراع التابعين للأحزاب السياسية. وبينما حصلت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية على الإذن بالعمل في الشمال والجنوب، تقتصر حاليا عمليات الشركاء المنفذين الآخرين لوكالة التنمية الدولية على جنوب السودان، ويعملون مع الحكومة من أجل الحصول على التراخيص اللازمة لتوسيع أنشطتهم لتشمل الشمال بما فيه دارفور.

٥٥ - وبالإضافة إلى ما سبق، تقدم مؤسسة "فريدريك ايبرت" الدعم لمنظمات المجتمع المدني من أجل الاضطلاع بأعمال التربية المدنية وتثقيف الناخبين وأنشطة المراقبة المحلية في الشمال والجنوب على السواء أثناء الانتخابات. ويقدم أيضا المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية التدريب لـ ٢٢ حزبا سياسيا على شؤون الأحزاب السياسية في الخرطوم بتمويل من البرنامج الإنمائي.

٥٦ - وفيما يتعلق بمراقبي الانتخابات، وبناء على طلب لجنة الانتخابات الوطنية، يخطط الاتحاد الأوروبي لنشر بعثة استكشافية ليقرر إن كان سينشئ بعثة كاملة للمراقبة الانتخابية. وأشار الاتحاد الأفريقي أيضا إلى اعتماده نشر مراقبين لفترة الاقتراع أو لمدة أطول.

٥٧ - وكان لمركز كارتر وجود صغير على الأرض في العام الماضي، ويخطط لإرسال مراقبين للأحليين الطويل والقصير على السواء من أجل رصد العملية الانتخابية. ومن المتوقع أن يكون هناك من عشرة مراقبين إلى اثني عشر مراقبا للأجل الطويل داخل البلد بحلول بداية تسجيل الناخبين وسيتابعون العملية للنهاية إلى ما بعد الاقتراع. أما مراقبي الأجل القصير الذين سيكون عددهم أكبر، فسيكونون داخل البلد لمدة أسبوعين تقريبا خلال الاقتراع. ولكن من غير الواضح في هذه المرحلة إن كان مراقبو مركز كارتر سينتشدون في كافة أنحاء البلد بما في ذلك في دارفور. ومُنح مركز كارتر أيضا عقدا لتوفير الدعم لأعمال المراقبة المحلية في الشمال والجنوب على السواء بدعم من صندوق سلة التمويل المشترك التابع للبرنامج الإنمائي.

٥٨ - ويستعرض مانحون متعددون الأطراف وثنائيون آخرون مدى المساعدة التي يمكن أن يقدموها للعملية الانتخابية استنادا إلى الخطة والميزانية المتوقعتين.

### تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية

٥٩ - على نحو ما ذكر في الفقرة ١٣ أعلاه، أنشئت لجننا تنسيق تابعتان للجنة الانتخابات الوطنية ومعنيان بالجانين السياسي والتقني للانتخابات، وتشارك البعثة في رئاستهما. وستواصل الأمم المتحدة دعم الانعقاد الدوري للجنيتين وعملهما. وتواصل البعثة رئاسة فريقين المانحين في الخرطوم وجوبا، اللذين شكّلا قبل إنشاء لجنة الانتخابات الوطنية. وستستعرض البعثة الحاجة إلى مواصلة انعقاد تلك الأفرقة في ضوء ما أنشأته لجنة الانتخابات الوطنية من لجان. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ البرنامج الإنمائي لجنة توجيهية لصندوق سلة التمويل المشترك، وعقدت أول اجتماعاتها في ١ تموز/يوليه.

## رابعاً - الأمن

٦٠ - سيعد خبراء الأمن من العملية المختلطة والبعثة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة شؤون السلامة والأمن تقييماً للتهديدات وخططاً لكفالة أمن الانتخابات. وستركز تلك الخطط على أمن مناطق الاضطراب بالتنسيق مع السلطات المضيفة، وكذلك على أمن أفراد الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، تعمل الشرطة التابعة للبعثة والعملية المختلطة مع السلطات الوطنية في شمال السودان وجنوبه من أجل تجهيز الشرطة المحلية للاضطلاع بمهام الأمن المتصلة بالانتخابات.

٦١ - وتضطلع قوات الشرطة التابعة لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بالمسؤولية عن كفالة أمن العملية الانتخابية في كافة أنحاء البلد. ووافقت شرطة حكومة السودان على خطة أمنية وميزانية للشرطة من أجل الانتخابات، وأعدت شرطة حكومة السودان والعملية المختلطة والبعثة مناهج تدريبية من أجل تدريب الشرطة في جنوب السودان. وسيُنفَّذ الدعم المقدم من العملية المختلطة والبعثة في هذا الصدد في حدود الموارد المتاحة عن طريق إعادة توجيه تركيز برامج التدريب الحالية على التدريب الأمني المتصل بالانتخابات.

٦٢ - أما الحالة في جنوب السودان فتختلف إلى حد ما. فبينما وضعت البعثة وحكومة جنوب السودان منهجاً تدريبياً، لم توافق حكومة جنوب السودان بعد على خطة وميزانية الشرطة لأغراض أمن الانتخابات. وعلى أي حال، تقدر البعثة أنه من خلال التركيز على نهج "تدريب المدربين"، سيتمكن للبعثة توفير حد أدنى من التدريب لجهاز شرطة جنوب السودان في حدود القوام المأذون به والبالغ ٧١٥ فرداً من أفراد شرطة البعثة. ويمكن تحقيق ذلك بطرق من بينها شغل الشواغر المتبقية بضباط منتدبين لديهم الخبرة التدريبية ذات الصلة؛ وإعادة توزيع أفراد الشرطة المنتشرين حالياً؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لأغراض التدريب متى كان ذلك ملائماً؛ وزيادة التعاون وأوجه الترابط مع البرنامج الإنمائي والتواصل مع المانحين إلى أقصى حد من أجل تحديد المشاريع المشتركة؛ ونشر مستشاري الشرطة التابعين لإدارة عمليات حفظ السلام من قدرات الشرطة الدائمة.

٦٣ - وستبذل كافة الجهود من أجل الحد من الأثر على الأنشطة الجارية من خلال ترتيب أولويات أنشطة التدريب لدوائر الشرطة المعنية. ولكن نظراً للتحديات اللوجستية والاحتياجات من التدريب الأساسي في جنوب السودان، سيلزم تقليص بعض أنشطة التدريب الجارية بصورة كبيرة و/أو تعليقها لفترة مطولة. وتقدر البعثة أن توفير التدريب

المطلوب المتعلق بأمن الانتخابات في جنوب السودان، من دون إجراء خفض كبير في أنشطة أخرى، سيتطلب نشر ١٠٠ مدرب إضافي لديهم الخبرة اللازمة لفترة لا تقل عن ستة أشهر.

٦٤ - وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر أن قوام جهاز شرطة جنوب السودان يبلغ حوالي ٢٨ ٠٠٠ ضابط، طبقاً لأحدث بيانات التسجيل وإلى كشوف المرتبات، دُرِّب ٧٠٠ ٤ منهم فقط مدرب على أساسيات أعمال الشرطة. واستناداً إلى العدد المقدر لمراكز الاقتراع في الجنوب والبالغ ١٠ ٠٠٠ مركز، ومع نشر ما لا يقل عن ضابطين من ضباط جهاز شرطة جنوب السودان في كل مركز، فإن يوم الاقتراع سيشهد نشر ٢٠ ٠٠٠ من ضباط الجهاز المذكور. ولم يتلق أي من ضباط الجهاز تدريباً على تقديم التدريب في أعمال أمن الانتخابات، وتفتقر الغالبية العظمى منهم إلى التدريب الأساسي على أعمال الشرطة. ومن أجل سد هذه الفجوة في فترة زمنية محدودة للغاية، ستركز شرطة البعثة والمدربين المائة الإضافيين المتاحين على تدريب ٥٠٠ مدرب في جهاز شرطة جنوب السودان على أمن الانتخابات؛ ولهذا الغرض، سُنشر ستة من مدربي شرطة الأمم المتحدة في كل موقع مما مجموعه ١٦ موقعا للأفرقة في الجنوب من أجل إجراء دورة تدريبية مدتها أسبوعان لتدريب المدربين. ومن ثم سيقوم المدربون الخمسمائة من جهاز شرطة جنوب السودان بدورهم بتدريب ما يصل إلى ٤٠٠ من ضباط الجهاز في كل موقع من مواقع الأفرقة بإشراف البعثة ودعمها.

## خامسا - ملاحظات وتوصيات

٦٥ - اتخذت حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الوطني خطوات هامة صوب عقد انتخابات وطنية، بما في ذلك اعتماد قانون الانتخابات الوطنية وإنشاء لجنة الانتخابات الوطنية وتعيين لجان عليا على مستوى الولايات و جنوب السودان، وإنشاء مجلس شؤون الأحزاب السياسية وتسجيل الأحزاب السياسية. وقد أعربت الأطراف في اتفاق السلام الشامل، وإلى جانبها عدد من الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، عن التزامها بعقد الانتخابات على النحو المنصوص عليه بموجب الاتفاق.

٦٦ - وفي حين أنهى الأطراف في اتفاق السلام الشامل على التزامها بعقد الانتخابات وأدعمها في هذا الصدد، يقلقني أن عددا من الخطوات الأساسية لم تُتخذ بعد. ومن أهم المتطلبات في هذه المرحلة أن يقوم كل من حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الوطني وحكومة جنوب السودان باتخاذ الخطوات الضرورية لتهيئة الأجواء المناسبة لعقد انتخابات حرة ونزيهة. فيتعين عليهم ضمان الحريات السياسية الأساسية، بما في ذلك حرية التجمع والكلام والصحافة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت.

ومن شأن اتخاذ خطوات ملموسة والاضطلاع بأنشطة الدعوة في هذا الصدد أن يساهم في تعزيز الثقة الشعبية في هذه العملية.

٦٧ - ويجب على حكومة الوحدة الوطنية وحركات دارفور أن تتناول شواغل المشردين داخليا في دارفور. وينبغي اتخاذ خطوات ملموسة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل. ومن بين هذه الخطوات وقف الأعمال القتالية وإحراز تقدم فيما يتعلق بدفع التعويضات وضمان الحقوق في الأراضي ومعالجة مشاكل التهميش. ومن شأن ذلك كله أن يساعد في هزيمة الأجواء المناسبة للانتخابات المقبلة. وسيتعذر إحراز تقدم صوب تحقيق الاستقرار السياسي إذا لم تشارك شرائح واسعة من سكان دارفور في الانتخابات سواء بسبب رفضها الموافقة على وقف الأعمال القتالية أو بسبب صعوبات تقنية تتعلق بالتسجيل أو حملات مقاطعة طوعية أو غير طوعية للعملية. وبناء على ذلك، أحث حكومة الوحدة الوطنية وحركات دارفور على إجراء مناقشة صريحة بشأن هذه المسائل وإحراز تقدم ملموس صوب سلام شامل. وعلى حركات دارفور التزام بأن تستغل فرصة الانتخابات الوطنية لتحقيق مطالبها السياسية من خلال صندوق الاقتراع وتسليم أسلحتها.

٦٨ - ويساورني القلق لكون التحضيرات الانتخابية لا تزال متخلفة عن الموعد المقرر لها بشكل خطير، وأحث الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية القضايا العالقة، بما فيها أوجه الخلاف المتعلقة باستخدام نتائج التعداد. وما لم يتحقق ذلك فقد تتعثر العملية، وتؤدي إلى تداعيات سلبية على تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٦٩ - ويساهم تثقيف الناحيين في تنظيم عملية حرة ونزيهة من خلال ردع المخربين وتفادي الأخطاء في مقصورات الاقتراع. وما زال أمام لجنة الانتخابات الوطنية الكثير من العمل لتحقيق هذا الشرط. فالتربية المدنية عموما تساعد في إيجاد فهم عميق ومشاركة واسعة في عملية السلام. وبالتالي، فقد أصدرت تعليماتي لكل من بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لكي تستخدم ما لديهما من موارد إعلامية في حدود الإمكان وبالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية للمساعدة في تعميق الفهم وتعزيز المشاركة، مع التركيز بوجه خاص على التوعية على مستوى القاعدة الشعبية.

٧٠ - ومن الضروري أن تتخذ لجنة الانتخابات الوطنية الخطوات اللازمة لكفالة عملية شاملة من خلال معالجة الصعوبات المرتبطة بتسجيل المشردين داخليا واللاجئين والأشخاص الذين لا يحملون وثائق. ويجب على لجنة الانتخابات الوطنية أن تقيم اتصالات أكثر فعالية مع الجهات المانحة والخبراء الفنيين من أجل كفالة إنجاز الجوانب التشغيلية للعملية في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، يتعين على لجنة الانتخابات الوطنية أن تعجل بوضع الصيغة

النهائية للخطة التشغيلية للانتخابات وأن تستعرض تبعا لذلك ميزانيتها الأولية البالغة ١,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بغية تمكين الجهات المانحة من الاستعداد لدعم الانتخابات. وما لم يتم استيفاء هذا الشرط في القريب العاجل، لن يكون بوسع المانحين كفالة التمويل اللازم وتوفير المواد اللازمة لدعم العملية.

٧١ - وفي ضوء ما تقدم، أتوقع اتباع نهج من مرحلتين لتوفير المزيد من الدعم التشغيلي للانتخابات. وستُفيد المرحلة الأولى من الدعم الذي تتيحه بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى لجنة الانتخابات الوطنية واللجان العليا العشر في جنوب السودان من خلال تقديم دعم تقني مماثل إلى الولايات الشمالية الـ ١٥، على النحو المبين في الفقرة ٤٥ أعلاه. وتعكف كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق النشر الفوري لهؤلاء الموظفين البالغ عددهم ١٢٧ موظفا، ضمن حدود الموارد المتاحة للبعثة في إطار ميزانيتها للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، ستبدأ شرطة العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان تدريب الشرطة المحلية في الشؤون الأمنية للانتخابات، وذلك في حدود القدرات المتاحة لها حاليا.

٧٢ - وستمثل المرحلة الثانية من الدعم المقدم من البعثة في نقل المواد (حسبما تسمح به المواعيد الزمنية والموارد المتاحة). وأوصي أيضا في إطار هذه المرحلة، رهنا بنظر مجلس الأمن وبموافقة حكومة الوحدة الوطنية، بزيادة قوام الشرطة المأذون به للبعثة من ٧١٥ إلى ٨١٥ فردا من أجل الاستجابة بصورة كافية لاحتياجات التدريب المتصلة بالانتخابات، وبالدرجة الأولى في جنوب السودان. وستتوقف المرحلة الثانية من الدعم اللوجستي ودعم تدريب الشرطة على اتخاذ حكومة الوحدة الوطنية ولجنة الانتخابات الوطنية عددا من الخطوات، منها (أ) تهيئة بيئة مواتية لممارسة الحقوق السياسية؛ و (ب) اعتماد خطة وميزانية تشغيليتين صالحتين لعملية التسجيل وللعملية الانتخابية برمتها؛ و (ج) معالجة مشاكل التسجيل المتعلقة بسلامة الوثائق تلافيا لتهميش بعض المجموعات.

٧٣ - أما الآثار المالية المرتبطة بالدعم الإضافي المقدم للانتخابات في إطار المرحلة ١ والمرحلة ٢ من دعم البعثة للانتخابات في السودان، فستتوسع قدر المستطاع ضمن ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وستنعكس في الآثار المالية المقبلة المترتبة على هذا التقرير.

٧٤ - وتتلقي السلطات السودانية المساعدة الانتخابية من العديد من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. ويصدق ذلك بالتحديد في الجنوب. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة في السودان بدور قيادي في مساعدة لجنة الانتخابات الوطنية على كفالة اتساق الدعم الدولي وتفادي التداخل، إضافة إلى ولاية التنسيق العام المنوطة بها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)

وبناء على طلب محدد من لجنة الانتخابات الوطنية. بيد أن مجلس الأمن كلف البعثة بموجب قراره ١٨٧٠ (٢٠٠٩) بأن تقوم بدور تكميلي لدور المجتمع الدولي. وقد أدى ذلك إلى نشوء بعض الالتباس في أذهان بعض الجهات المانحة بشأن دور البعثة. وسيواصل ممثلي الخاص رصد الحالة عن كثب. وإذا اقتضى الأمر، فإنني قد أطلب إلى مجلس الأمن في المستقبل زيادة توضيح الدور القيادي المنوط بالبعثة في دعم لجنة الانتخابات الوطنية من أجل تيسير اتساق دعم المجتمع الدولي للعملية الانتخابية.

٧٥ - ومع تقدم عملية الانتخابات، بدأت الأطراف مناقشات بشأن مسائل رئيسية تتعلق بالاستفتاء المقرر عقده عام ٢٠١١ في جنوب السودان وأبيي. وأود أن أذكرها بأن الاستفتاء ليس موعداً بل عملية. ومهما كانت النتيجة، يجب على شمال السودان وجنوبه أن يشرعا دون تأخير في مناقشة التدابير اللازمة لكافة التعايش السلمي بينهما. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعزم أن أوفد إلى البعثة عدداً من خبراء الاستفتاء الذين سيكون بوسعهم العمل مع الأطراف، على النحو المطلوب، لمواجهة التحديات العديدة المتعلقة بعملية الاستفتاء.

٧٦ - ويمكن أن تتيح الانتخابات المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في السودان فرصة هامة لتعزيز المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي. وكما بينت التجربة في أماكن أخرى، فإن الانتخابات قد تؤدي أيضاً إلى الانقسام. وفي هذا الصدد، يساورني قلق بالغ بشأن استمرار التوترات وأعمال العنف، وبخاصة في دارفور، ومناطق في جنوب السودان والمناطق الثلاث. وإذا لم تُعالج هذه الأوضاع، فإن الانتخابات قد تؤدي إلى زيادة التوترات في تلك المناطق. وبالتالي، فإنني أدعو حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان والجهات الفاعلة المحلية إلى كفالة اتخاذ التدابير الاحتياطية الكافية والاضطلاع مبكراً بأنشطة التوعية في الدوائر الانتخابية التابعة لكل منها من أجل تهدئة التوترات قبل حلول موعد الانتخابات وردع المخربين المحتملين.

٧٧ - إن مواجهة التحديات السياسية والتشغيلية لهذه الانتخابات ستتطلب إرادة سياسية أقوى من تلك التي أظهرتها الأطراف في اتفاق السلام الشامل وحركات دارفور مؤخرًا من حيث الاستعداد لتقديم التنازلات والتوصل إلى اتفاق. ولذا فلا غرابة أن تشكك جهات فاعلة محلية في قدرتها على الإنجاز. ومع ذلك، يمكن أن تشكل هذه الانتخابات نقطة انطلاق لعملية تضييد الجراح والمصالحة والتحول السياسي على المستوى الوطني، مما سيؤدي حتماً إلى تعزيز اتفاق السلام الشامل وعمليات سلام دارفور ويعيد للسودان مكانته المهمة في المجتمع الدولي. وأنا أحثها بقوة على اغتنام هذه الفرصة.